

لماذا نريد «علي عبدالله صالح»؟



إبراهيم محمد طلحة

● لا يختلف اثنان على أن حاكمية الرئيس الصالح نابعة من ضمير الشعب وإرادة الجماهير فهذا الرجل لم يهبط علينا بالباراشوت ولم يأت على ظهر دبابة مطعمة، بل اكتسب شرعيته برقي وحصل عليها بديمقراطية، وسط تدافع حامى الوطيس بين مختلف النظم الحزبية السياسية، ووسط ركام من المشكلات المرحلة والأزمات المورقة عن أخطاء أنظمة الحكم السابقة، فجاء «علي عبدالله صالح» في مواقيت استثنائية، وحكم اليمن في أصعب ظروفها الاستثنائية. فكان بحق زعيماً استثنائياً في تاريخ اليمن الحديث..

نريد «علي عبدالله صالح» حقيقة الأمر - ولستنا نحن الرجل هو الذي يصير علينا - حقيقة الأمر - ولستنا نحن الذين نصير عليه!!.. كثر الله الف خير هذا الرجل أنه حكم باقتدار وإصطبار شعباً صعب المراس متقلب المزاج كشعبنا اليمني!!

رجل بهذا الجلد وهذه الروح ليس مجرد زعيم بل هو ملك كريم!!

لنكن واقعيين، نحن اليمنيين أثقنا معظم زعمائنا الأميين، واعتبانهم وأرقناهم أيما تعب وأيما إرهاب، فطبعنا طبيعة قلقة في الأصل، حتى من قبل أن ينتشر القلق في الشرق الأوسط الكبير!! نحن مزعجون ابتداءً على ما فينا من الفطرة والطيبة!! ورغم أننا نتحلى بالجد والكرم والنخوة والشهامة ونوصف بالإيمان بالحكمة، إلا أننا نكل زعمائنا إلى أنفسهم وتبدي لهم في المناسبات فقط، على طريقة قولنا لأمنا «بلقيس» رحمة الله تغشى تاريخها التليد: نحن أولو قوة وأولو بأس شديد والأمر إليك.

الدعوة إلى الحوار ليست من قبيل الترف والبذخ.. بل هي ضرورة ماسة، على اعتبار أن الدعوة إليه ما هي احتياج أي تفرضه ظروف استثنائية فحسب، وإنما هي احتياج دائم تفرضه طبيعة الحياة، فالحياة من غير حوار كالطعام من غير ملح، أو كالطعام من غير عيش وملح.. يتحاور الناس كي لا يتقاتلوا.. ذلك خير من أن يتقاتلوا لأنهم فقطلم يتحاوروا... مع الحوار الهادئ والنقاش الجاد سوف تتلاشى الممارسات الخاطئة ولو شيئاً فشيئاً، إذ بالحوار والنقاش تنحل المسائل حلاً سلمياً يرضي جميع الأطراف، حيث وكل طرف له نصيبه بأسلوب بديع، فلا يقلل من طرف أحد ولا يكسر قلب أحد.. يتفهم جملة مطالب الناس وإن كان كل منا يريد من الرئيس مشروعاً لوحد وكان المطالب والمطالب لا تتحقق أيضاً بتكافل المجتمع وتكاتفه!!

وإن، نريد «علي عبدالله صالح» لأن فيه خيراً ومروءة، ومهما اختلف معه يتفق معنا، بينما حين نجرّب الاختلاف مع أصغر مسئول حزبي في أصغر تنظيم سياسي يجن جنون هذا المسئول ويظن بكل من حوله أسوأ الظنون!!

نريد «علي عبدالله صالح» لأنه رحب الصدر طويل البال.. ليس دموي ولا كهنتياً..

لا يضرب بالكميماوي، ولا يدهس بالديبابات، تاريخه أبيض، وقلبه أبيض.. ويجل العلماء ويقدّر الحكماء..

وسيطل الناس يأملون فيه الخير الكثير، ويتمنون أن يتم على يديه.. ومن داخل النظام - الإصلاح والتغيير، لأن ذلك أفضل وأولى وأجد وأجدي..

نريد «علي عبدالله صالح» لأنه شعب في شخص.. شعب أصيل عظيم في شخص كريم حكيم.. لهذا، الشعب يريد «علي عبدالله صالح»..

etalha7@yahoo.com

ثورة الشباب من سيقطف ثمارها؟ .. تجار السياسة يتربصون!

الدكتور / عبدالغني غالب الحاجبي

خمسة جمهوريات تم خلال هذه المراحل تقييم مسار الثورة وإصلاح ما أفسدته السياسة في مرحلة ما بعد الثورة.

والذي يحدث حالياً من ثورات عربية يشابه كثيراً الثورة الفرنسية. ولهذا فإني أخشى أن يظهر بين هؤلاء المحمسين ريبوسبيير اليمن وصديقه سانجوستو للعريف بصاحب القفص الأذان أو كلا الأعمال القدرة لا يناد خفية في تصفية الآلاف من قيادات الثورة أصحاب المطالب الحقيقية. فإذا لم يتنبه الشباب العربي لهذا الأمر فإن أحلامهم الثورية سوف تضع في معمة حماسهم العاطفي الذي يلي سقوط الأنظمة لأنهم سيجدون أنفسهم مغموين بذلك الشاعرون أن يظنوا أنهم أصبحوا تحت قيادة تجار السياسة أو تحت قيادات أيديولوجية معروفة بإقصائها لكل من لا يؤمن بأيدولوجياتها، أو قد يجدون أنفسهم تحت قيادة رجل مخابرات أجنبية كما هو حال حامد كرزاي أو بقيادة حكومية نصبت تدخل أطراف خارجية كما في العراق وغيرها من الأمثلة الحية في واقعا العربي والإقليمي. وهذا ما نرى بوادره التي ظهرت مؤخراً على الساحة اليمنية حيث التحق بالمظاهرات الشبابية تجار السياسة ممن يدعون الورع والصالح، فعلى الشباب أن يدركوا مخططات تجار السياسة. فمطالب الشباب اليمني في التغيير حق مشروع كفه الدستور، واليمن كله يبارك هذا الألق الديمقراطي الذي تعبر عنه المظاهرات والمسيرات في المحافظات اليمنية سواء كانت مظاهرات أحزاب المعارضة أو مظاهرات أحزاب الموالاة، والشعب يؤيد هذه المظاهرات وهذه المطالب لكن بالطرق السلمية والديمقراطية وبالحوار وبنزول العنف وتجنيد البلد الإنترلاق في فوضى عارمة - لا سمح

في الوقت الذي تهب فيه رياح الثورات والتغيير على الكثير من الأنظمة العربية من المغرب إلى البحرين مروراً بتونس ومصر وليبيا واليمن والأردن والعراق إلخ، فإنه من المتوقع أن تترك هذه الثورات وراءها إما الحماص العام لدى الناس من أجل الوصول إلى نتائج حقيقة وملموسة لهذه الثورات ويهبون أنفسهم لحمايتها، أو أنها تخلي الساحة للتجار السياسة، الذين يستغلون الفرص ليصادروا مجهود الآخرين ويسرقوا أحلامهم. ف هؤلاء نجدهم دائماً يتحيزون الوقت للاستفادة من هذه التغييرات المشروعة للانقضاض على الكرسي متكررين بالزي الثوري الملتزم بالبراءة والصالح.

لكن عند تحكيم العقل والتجرد من العواطف والانتماجات الحزبية والمذهبية والناطقة يمكننا توقع ما إذا كانت ستغمرنا السعادة بعد نجاح هذه الثورات أم أننا سنزداد شقاء وتعايسة. وربما بعد ١٠، ٢٠، ٤٠ سنة سنكتشف الوجه الأخر لديمقراطية الثورات. فسعادة هذه الشعوب الثائرة هو حق مشروع، لكن لو تركت هذه السعادة تغمرنا لتطفى علينا بالعواطف والتعاطف فسوف تجد بنا عن مسارنا الحقيقي ونضع جانباً آمالنا الحقيقية في التغيير، فالشعب الذي سيتمكن من الحصول على حقه في إحداث التغيير الذي ينشده ينبغي عليه أن يحافظ على هذا الحق المشروع، وأعني بذلك أنه يجب أخذ الحيطة والحذر من أولئك الذين يدعون أنفسهم لاستغلال رغبة الشباب العربي في إسقاط الأنظمة من أجل التغيير إلى الأفضل وهذه سنة الله في الأرض.

وإذا أخذنا على سبيل المثال الثورة الفرنسية فإن التاريخ يبدون أن بعض البرجوازيين ركبو موجة الثورة مع الشعب لاسيما البرجوازيون الذين اعتنقوا الأفكار الليبرالية في عصر الأنوار فأطاحوا بالملك والنبلاء، حتى أن البعض يطلق عليها اسم «الثورة البرجوازية» لأن الاستفادة الأول من تلك الثورة هم البرجوازيون الذين استلموا الجمهورية بعد ذلك. ومرة الدولة الفرنسية منذ ثورتها عام ١٧٨٩ وحتى يومنا هذا

القادم أسوأ



أحمد عبدالله الشاوش

هذا الزلزال المدمر والمرعب الذي هز المنطقة العربية فجأة، وأوقدت ناره وسائل الإعلام الدولية المتمثلة في أمريكا وأوروبا وزادته اشتعالاً بتأليبها وتحريضها شعوب المنطقة وزرع الفتنة بين الشعوب العربية وأنظمتها عبر الفضائيات والصحف والمواقع الإلكترونية المجسدة للتضليل الإعلامي لم يكن وليد الصدفة كما تسوق له هذه الوسائل الماكرة ومنها الجزيرة.

ولم يكن محمد البوعزيزي رحمة الله عليه هو الضحية الوحيدة الذي أسقط نظام بن علي فك من أمثال هذا الشاب نظام عبر التاريخ في معظم دول العالم قديماً وحديثاً ولم يحدث ما حدث وإنما هو جزء من الصورة فالمشهد واضح هو نتاج سيناريو دولي معد باتقان لإشعال هذه المنطقة الآمنة والمستقرة تحت مسميات الفقر والبطالة وانتشار الفساد، ومصادرة الحريات لتفكيك الوطن العربي وقلب أنظمتها المعتدلة والمستبدة؟ الغنية والفقيرة التي كانت ترعى القوى الدولية جزءاً منها وتغض الطرف أحياناً كثيرة لتحقيق مصالحها.

فاشتعال الشارع البحريني لم يكن سببه الفقر بالرغم من أن الفقر في الكثير من الدول هو أحد العوامل المؤدية إلى عدم الاستقرار بل له دوافع خارجية لذلك لا بد أن تكون الشعوب العربية على قدر كبير من اليقظة والتعقل وعدم الانجرار وراء الإعلام الزائف والقوى المريضة والحادقة على الوطن اليمني، وأن لا تطلق العنان لحماستها وعواطفها حتى تعيش الواقع وأن تكون مطالبها مشروعة وأن يجعل الشباب من الوحدة الوطنية صمام أمان وأن تكون مصلحة الوطن فوق كل اعتبار وأن يكون الحوار العقلاني هو البداية الحقيقية لترميم وإصلاح البيت اليمني طالما أن الحاكم يمد يده إلى الجميع بصدر رحب ومن أعماق قلبه وأن تكون النيات صادقة من قبل الجميع حتى يتم الاتفاق وتفويت الفرصة على المزايدين فالأيام القادمة يبدأونها ستلد شرقة أوسط جديداً مجزاً إلى كيانات صغيرة وضعيفة تقودها قيادات أضعف من بيوت العنكبوت وتشغل جميع فئات المجتمع وشرائحه أفراداً وجماعات، أحزاباً ومشائخ بالصراع والمصالح الشخصية فيما بينها وتترك ثروات البلد ومواقعها الاستراتيجية فريسة لتجار النظام الدولي الجديد، فالقادم أسوأ مما تتصور إذا لم يحتكم الجميع إلى العقل وتغليب المصلحة الوطنية.

Shawish22@gmail.com

الشباب هو الحياة



محمد منصور القمري

إن الشباب هو الحياة وما الحياة سوى الشباب.. ويقول الشاعر وما ماضي الشباب بمسترد وما يوم يمر بمستعاد، هذا البيت يدعو إلى استغلال الوقت والإخلاص في

العمل واهتبال الفرص لتلا تضييع بالمثل والتسويق والشباب هم عدة الوطن ونخره بما فيه من طاقات إبداعية وقدرات وميول ومواهب وبما فيه من سخاء وكرم يعطي ولا يأخذ يهب ولا يتناول ويحقق أكبر قدر ممكن من الإنجازات والتطورات والمسامحة وهو بكل ما أوتي من قوة ونشاط يستطيع أن يعمل ويأتي بما لا تستطيعه الأوتال ولا يبالي ما حصل وما وقع من إيجابيات وثمار نشاطه وعطائه الخيري والتقدي في سبيل رفع هذا الوطن من انحطاط والإسفاف والتردي في مهاري ومستنق الرذيلة والباطل.. وإيجاد ما يريد وما يصبو إليه هذا الشعب من حاجات ومتطلبات ورغبات إذا لم يكن ما تريد فارد ما يكون.. وبالتالي فرض ظروف التغيير لتحقيق مطالب الشعب وفقرات غايته وأمانه وأماله في سبيل يمن جديد ومستقبل أفضل.

setnoah@yahoo.com

الخاصة ويفضلون دفع «١٠٠» الف ريال، وهنا يقول ذلك الموظف إن هذا قد يشكل خطورة فقد تحدث أثناء القسرة مضاعفات خطيرة تحتاج إلى تدخل جراحي سريع عملية قلب مفتوح وهذا النوع من العمليات لا يتوفر في المراكز والعيادات الخاصة..

مع أننا فهمنا لماذا الإزحام في هذا المستشفى ولكن يظل الاستغراب قائماً والتساؤلات حاضرة لماذا لم يتم تطوير وتأهيل بقية المستشفيات على الأقل مستشفيات الثورة في المحافظات وتزويدها بالأجهزة والكوار؟! أما إذا أرادت وزارة الصحة التمسك بالمركزية الشديدة فلماذا لا يتم توسيع وتطوير مستشفى الثورة العام بصنعاء وتزويده بالمزيد من الكوار والأجهزة وزيادة الرقابة الإدارية بما يضمن التغلب على مشكلة الإزحام والانتظار؟! أم أن على المريض تحمل الإزحام والانتظار ومواجهة الآلام وإن مات فهو شهيد ما لم فعله أن يبيع بيته أو ما يملك من أشياء ثمينة إن وجدت ويجه إلى المستشفيات الخاصة وهنا نخاطب فقط أصحاب الدخل المحدود والبسطاء، أما المتنفذون وأصحاب الدولارات فهم خارج اللعبة!!!

المركز الوطني للأورام بصنعاء أنموذج فريد للتعامل مع المرضى وفيه كوار تستحق الثناء والشكر على رأسهم الدكتور منيف محمد صالح، ولكن لوحظ هذه الأيام أن الإجراءات في هذا المركز بدأت تتجه نحو التعقيد والانتظار الطويل خاصة لمن يحتاج من المرضى إلى تدخل إشعاعي ياترى ما هي الأسباب لذلك!!!

هذا القسم ولكن عندما تحدثت مع المريض عن إجراءات ما قبل العملية فوجئت بأنها مشابهة تماماً إلى ما قبل أربع سنوات إن لم تكن مدة الانتظار أكثر تساءلت عن الأسباب أجابني أحد العاملين في ذلك القسم أن القسرة بشقيها العلاجي والتشخيصي، لا يتم إجراؤها في أي مستشفى حكومي حول الجمهورية إلا في مستشفى الثورة العام بصنعاء حيث تتوفر الأجهزة والكوار، حتى مستشفيات الثورة المنتشرة في عدة محافظات والتي أصبحت هيئات مثلها في ذلك مثل مستشفى الثورة بصنعاء، فهل يعقل أن هذه المستشفيات وغيرها من المستشفيات الحكومية العامة في كافة المحافظات لا تمتلك على الأقل جهازاً للقسرة التشخيصية في حين أن هذا الجهاز أصبح متوفراً في عدد من المراكز والعيادات الخاصة التي يملكها أفراد، وبهذا أصبحت هيئات مستشفيات الثورة جميعها ترسل مرضاهم المحتاجين لإجراء قسرة إلى هيئة مستشفى الثورة بصنعاء وهذا ما ولد الإزحام وكثرة الانتظار ويقول ذلك الموظف أن القسم سجل أكثر من (٢١٠) حالات في شهر فبراير الماضي مع أن القسم لم ينته بعد من الحالات المسجلة في يناير حيث يتم إجراء قسرة تشخيصية ثمان حالات يومياً وهذا العدد يقل في حالة حدوث خلل لجهاز القسرة أو التعقيم أو تأخر الطبيب المعالج، إن قد يخسر المريض القادم من المحافظات مبالغ طائلة وهو في الانتظار.. وهذا يجعل البعض يفكرون في إجراء القسرة التشخيصية في العيادات والمراكز



عبدالباسط النوة

وزارة الداخلية والذين اقتصر حضورهم على البوابات الخارجية بينما تركزت الشركات الخاصة في الداخل مع أن الشركات الخاصة تكلف المستشفى «٢٠٠» دولار للفرد الواحد فكم العدد الذي يحتاجه المستشفى من هذه الشركات وهل هي أكفا من أفراد الدولة؟! ولكن دعونا نتجاوز هذه الأمور إلى ما هو أهم منها، فالجميع يعرف أن أمراض القلب وما يرتبط بها تحتاج إلى تعامل خاص وإجراءات سريعة، ولكن ماذا يحدث في هذا المستشفى واقع قبل أربع سنوات تقريباً احتاج أحد الأقارب القادم من أب إلى إجراء عملية قسرة تشخيصية ومع أنه دفع تكاليف هذه الخدمة الصحية «٥٠» ألف ريال إلا أنه انتظر أكثر من خمسة أسابيع حتى يأتي دوره فهناك العشرات قبله، وما تشاهده أمام بوابة ما يتم إعطاؤها للمريض ليست ثابتة فقد يأتي إلى المستشفى مرات عديدة صائماً حتى ينو العصر ويكون السر بالانتظار، وقبل أيام قلائل زرت أحد المرضى «صديق» القادم من تعز لإجراء قسرة تشخيصية تصورت أن الأمور قد تبدلت والأوضاع إلى الأحسن في

قسرة

عبدالباسط النوة

يعد مستشفى الثورة العام بصنعاء من أكبر وأفضل المستشفيات الحكومية على الإطلاق، ولعل الزائر الذي تضطر الأقدار إلى هذا المستشفى يفاجأ بالازدحام الكثيف للمرضى ومرافقيهم ومن سائر المحافظات، وهذا يشكل عبئاً كبيراً على المستشفى وكادره وأجهزته الأمر الذي ينعكس سلباً وبصورة واضحة على الخدمات الصحية التي يقدمها المستشفى لاسيما في ظل وجود بعض الأطباء ممن لا يحترمون مواعيد الدوام الرسمي حضوراً وانصرافاً، فالعناية المشددة عنوانها شبه الدائم، لا يوجد سرير، أما غرفة الطوارئ حدث ولا حرج فهي لا تليق بهكذا مستشفى وأسرته ربما لا يتجاوز عددها العشرة، وقبل اللوح إلى الطوارئ لا ترى مرضين يهرولون مع السرير لاستقبال المريض، وما تشاهده أمام بوابة ما يسمى «قسم الطوارئ» أفراداً من الشركات الأمنية الخاصة ليس لاستقبال المريض ولكن «حوالز عبور» فقد أصبحت الاستعانة بحراسيات من الشركات الخاصة تقليداً متبعاً في عدد من المستشفيات الحكومية بدلاً لأفراد الأمن التابعين لحراسة المنشآت

